مقال رأي

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

نقص الغاز وإشكالية الكهرباء في العراق
الأزمة تجدد مرة أخرى

يعقوب يوسف الخضر

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

نقص الغاز وإشكالية الكهرباء في العراق: الأزمة تجدد مرة أخرى

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع / الاقتصاد والتنمية، شؤون إقليمية ودولية، السياسة الداخلية والخارجية

يعقوب يوسف الخضر / مهندس استشاري باحث في الشأن الاقتصادي

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المقدمة

تقريباً في كل شتاء يعاني العراقيون من نقص حاد في تجهيز الكهرباء للمناطق العراقية، حيث تعزو الحكومة العراقية ووزارة الكهرباء هذا النقص إلى الانخفاض الكبير في إمدادات الغاز الإيراني. ويتمثل هذا الانخفاض في خروج ما يعادل 5,500 ميغاواط من الخدمة، مما يؤدي إلى زيادة في فترات انقطاع التيار الكهربائي للمستهلكين.

يعزى هذا الانخفاض الكبير في إمدادات الغاز الإيراني، الذي يلزم لتشغيل محطات توليد الكهرباء الغازية في العراق، أحياناً إلى أسباب فنية، وأحياناً إلى الزيادة الحادة في استهلاك الغاز داخل إيران نفسها في فصل الشتاء، مما يقلل من الكميات المتاحة للصادرات إلى العراق. وأحياناً أخرى، يعزى إلى عدم قدرة العراق على تسديد ثمن الغاز المستورد من إيران بسبب العقوبات الاقتصادية والمالية الأمريكية المفروضة على إيران، وعدم حصول العراق على الموافقات الأمريكية اللازمة لتسديد هذه المدفوعات. العراق يحصل عادة على استثناءات لشراء الغاز من إيران، ولكنها مرتبطة بموافقات الدفع وتحويل الأموال، والتي تمتد في بعض الأحيان من 30 إلى 120 يوما، كما حدث في الأشهر الأخيرة لإدارة الرئيس ترامب السابقة.

لذا، يجب على العراق اختيار مفاوضين ذوي خبرة ومهارات تفاوضية عالية لإقناع الجانب الأمريكي بأن استثناءات الشراء تعمل بشكل صحيح، شريطة أن تكون مرتبطة بالموافقات اللازمة للدفع وتحويل الأموال. وهناك من يعزو هذا الانخفاض في إمدادات الكهرباء إلى مناكفات وأسباب سياسية بين إيران والحكومة العراقية الحالية.

المصدر الوحيد: خطأ استراتيجي

صحيح أن الغاز الإيراني يُعتبر الأقرب والأيسر والأسرع توصيلاً، بفضل وجود أنبوبين لنقل الغاز يمتدان بين إيران وجنوب ووسط العراق، كما أنه الأرخص سعراً وفقاً لآراء بعض المتخصصين في شؤون الطاقة والعارفين بأسعار الغاز في الأسواق العالمية. ومع ذلك، فإن الاعتماد على مصدر «وحيد» لأي سلعة، وبالأخص سلعة مهمة وحيوية لاستمرار الحياة الطبيعية في العراق، سواء كان هذا المصدر إيران أو أي جهة أخرى، يُعد خطأً استراتيجياً فادحاً يستلزم معالجته على وجه السرعة.

لقد طالب العديد من الخبراء والمهتمين، ونحن من ضمنهم، بمعالجة هذا الوضع منذ سنوات، من خلال كتاباتنا ودعواتنا المتكررة. لكن للأسف، الحكومات العراقية المتعاقبة ووزارة الكهرباء تواصل اتخاذ إجراءات غير فعالة وغير مدروسة جيداً لمعالجة هذا الخطأ الاستراتيجي، مما يفاقم التحديات بدلاً من إيجاد حلول حقيقية ومستدامة.

في العام الماضي، قامت الحكومة العراقية بتوقيع عقد لاستيراد الغاز من تركمانستان. وبما أنه لا توجد أنابيب تربط بين تركمانستان والعراق، فإن هذا الغاز سيُجهَّز عبر أنابيب الغاز الإيرانية الواصلة إلى العراق. إضافة إلى ذلك، سيكون الغاز عملياً غازاً إيرانياً «مستبدلاً تجارياً" (Swapped) مع غاز تُورِّده تركمانستان إلى إيران بالمقابل .هذا الغاز «التركمانستاني»، وفقاً لما ذكره بعض المتخصصين، سيكون أعلى تكلفة من الغاز الإيراني. ومع ذلك، تكمن ميزته الأهم في إمكانية دفع ثمنه مباشرة إلى تركمانستان دون الحاجة إلى الحصول على الموافقات الأمريكية اللازمة لذلك .رغم ذلك، لم يبدأ وصول هذا الغاز التركمانستاني إلى العراق حتى الآن، لأن العراق لم يستكمل بعد بعض الإجراءات الضرورية، مثل فتح الاعتمادات المستندية للجانب التركمانستاني وتأمين المبالغ المطلوبة لتلك الاعتمادات. وقد صرّحت وزارة الكهرباء قبل أيام بأن هذه الخطوات ما زالت قيد التنفيذ.

في الشهر الثاني من عام 2022، قام المهندس عادل كريم، المكلف بمنصب وزير الكهرباء آنذاك، بزيارة إلى قطر للتباحث حول شراء الغاز الطبيعي المسال (LNG) من قطر. وكان من المقرر نقل هذا الغاز عبر سفن متخصصة لنقل الغاز المسال (LNG Vessels)، كما جرى النقاش حول أسعار تجهيز الغاز القطري للعراق. ومع ذلك، يبدو أن المهندس عادل كريم لم يكن على دراية بأن العراق غير مهيأ لاستقبال أي شحنات من الغاز المسال المنقولة بحراً، سواء كانت من قطر أو أي دولة أخرى. إذ لا يمتلك العراق حتى الآن لا رصيفاً ثابتاً متخصصاً لاستقبال الغاز المسال (LNG Terminal)

ولا وحدة تخزين وتغويز عائمة (FSRU) لتغويز الغاز المسال. هذا النقص في البنية التحتية دفع الناطق الرسمي باسم وزارة الكهرباء آنذاك إلى التصريح بأن المباحثات كانت تتعلق بأسعار الغاز المسال القطري الذي يُفترض أن يصل العراق بعد 15 شهراً. لكن الآن، وبعد مرور حوالي 34 شهراً على ذلك التاريخ، لم تصل أي سفينة تحمل الغاز المسال، سواء من قطر أو أي مصدر آخر، إلى العراق!

في 24 كانون الثاني 2024، أعلن رئيس الوزراء الحالي أن الحكومة العراقية صادقت على توصيات إنشاء منصة ثابتة لاستيراد الغاز المسال (LNG Terminal) في ميناء الفاو الكبير. ووفقاً لبيان الحكومة العراقية، تضمنت التوصيات المصادق عليها دعوة شركة استشارية رصينة (وهنا يثار التساؤل: لماذا لم تتم دعوة عدة شركات استشارية رصينة لتقديم عروضها واختيار الأفضل منها؟) للإشراف على الجوانب الفنية والتجارية للمشروع. كما شملت التوصيات توجيه الدعوات لإنشاء المنصة الثابتة لاستيراد الغاز المسال في ميناء الفاو الكبير، مع توفير جميع البنى التحتية اللازمة لهذا المشروع. رغم أن القرار يُعد خطوة جيدة من حيث المبدأ، إلا أنه يُتوقع أن يستغرق وقتاً طويلاً حتى يتم إنشاء المنصة وتصبح جاهزة للعمل. علاوة على ذلك، يتطلب هذا المشروع تمويلاً كبيراً يقدر بحوالي 3.5-3 مليار دولار، وفترة زمنية تتراوح بين 7-5 سنوات لإتمامه، وذلك بناءً على حجم سفن الغاز المسال التي ستستقبلها المنصة، بالإضافة إلى طاقات التخزين والتغويز المطلوبة.

وهناك أمثلة عديدة تُظهر التأخير الكبير في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية العراقية، ناهيك عن استكمالها ضمن الأوقات المحددة لها. فعلى سبيل المثال، تم الإعلان عن إنشاء ميناء الفاو الكبير في عام 2010، ولكن بعد مرور 14 سنة، تم الانتهاء فقط من إنجاز 5 أرصفة، ودون وجود البنى التحتية اللازمة أو المعدات الكافية على تلك الأرصفة الخرسانية. فلا توجد رافعات جسرية بين السفينة والرصيف (STS Gantry Cranes) لتفريغ الحاويات، ولا شافطات لتفريغ الحبوب (Grain Evacuators)، أو غيرها من المعدات الضرورية. كذلك، فإن مصفى كربلاء، الذي تم وضع حجر الأساس له في عام 2014، بدأ التشغيل التجريبي له في عام 2023، أي بعد مرور 9 سنوات على بدء العمل. وهذا لا يشمل السنوات التي استغرقتها عمليات التعاقد وإعداد التصاميم الهندسية الأولية (FEED) وغيرها من الإجراءات. ورغم ذلك، قد يكون المصفى لم يصل بعد إلى طاقته التصميمية الكاملة. بالإضافة إلى ذلك، هناك مشاريع استراتيجية أخرى تأخرت لفترات طويلة جداً حتى اكتملت، في حال اكتمالها أصلاً. بل إن بعضها ما زال غير منجز على الرغم من مرور سنوات طويلة على إطلاقها!

لا بل هناك مثال آخر يُظهر مدى الوقت الطويل الذي يستغرقه إنشاء مثل هذه المنصة «الثابتة» أو الرصيف المتخصص لاستقبال، تفريغ، وتغويز الغاز الطبيعي المسال الذي يتم نقله بسفن الغاز المسال، وهو مشروع ميناء (رصيف) الزور الكويتي (Al Zour LNG Terminal) لاستيراد الغاز السائل، قرب الحدود الكويتية السعودية. في هذا المشروع، أكملت شركة فوستر ويلر (Foster Wheeler) الأمريكية دراسات الجدوى واختارت الموقع المناسب لإقامة المشروع في عام 2014. بعد ذلك، بدأ العمل الفعلي بإنشائه عام 2016 بواسطة ائتلاف شركات تقودها شركة هيونداي للهندسة (HEC)، بالإضافة إلى شركة هيونداي للهندسة والإنشاءات (E&C) ومؤسسة الغاز الكورية الحكومية (KOGAS) . كان من المفترض أن يكتمل المشروع في عام 2020، لكن بسبب التأخير في الإنجاز، بدأ التشغيل التجريبي له عام 2021، وأصبح المشروع يعمل بصورة كاملة عام 2022. لو افترضنا أن شركة الكويت الوطنية للنفط (KNPC) استغرقت عاماً واحداً لاتخاذ القرار بشأن التعاقد مع شركة فوستر ويلر، وأن إعداد دراسات الجدوى استغرق عاماً آخر فقط، فإن الوقت الإجمالي بين اتخاذ القرار لإنشاء الرصيف وتشغيله الكامل بلغ 10 سنوات!

هذا في الكويت، حيث تسير الأعمال بوتيرة أسرع من العراق ولا توجد مشكلات كبيرة في تخصيص الأموال اللازمة للمشاريع. فما بالك بالوقت الذي سيحتاجه العراق لإنشاء منصة مشابهة لواردات الغاز في ميناء الفاو الكبير؟ العراق يعاني من البيروقراطية في التعاقدات، بالإضافة إلى عدم توفر التخصيصات المالية اللازمة للعديد من المشاريع. والأهم من ذلك، لم يتضح حتى الآن ما إذا كانت الحكومة العراقية قد تعاقدت مع شركة متخصصة لإجراء دراسات الجدوى، ناهيك عن دعوة الشركات العالمية المتخصصة لتنفيذ المشروع!

مشكلة مزمنة وانتظار طويل

فهل سينتظر العراقيون عشرة سنوات أخرى لكي تحل مشكلة العراق المزمنة في النقص الحاد في توفير الغاز الى محطات توليد الكهرباء الغازية ام عليه البحث عن حلول أسرع وأنجع؟ هناك, في رأينا حلان, الأول هو الأسرع والأخر اقل سرعة, ومن الممكن العمل بأحدهما حتى الانتهاء من بناء تلك المنصة الثابتة لواردات الغاز المسال التي ستبنى في مينا الفاو الكبير, ولكن بعد عمل دراسات جدوى معتبرة من قبل شركات عالمية متخصصة معروفة. تلك الحلول يجب, بأي حال من الأحوال, ان لا تكون سببا في تقليل او ابطاء جهود العراق وخططه واستثماراته لاستغلال الغاز الحر والغاز المصاحب العراقي وزيادة وتعظيم انتاجهما وبأقصى طاقة وسرعة ممكنة.

الحلول / ما العمل

الحل الأول، وهو الأسرع، هو استئجار «وحدة خزن وتغويز عائمة" (FSRU) لمدة 5 أو 10 سنوات، على أساس «عقد الاستئجار الزمني" (Time Charter)، أو ربما الأفضل على أساس «عقد الاستئجار التمويلي/الذي ينتهي بالتملك" (Lease-to-Own / Finance Charter).يبدأ هذا الحل بتكليف شركة وساطة بحرية عالمية (Shipbroker) لاستئجار بواخر غاز ووحدات خزن/خزن وتغويز. لا يقتصر دورها على البحث في سوق الملاحة الدولية (International Shipping Market) لإيجاد وحدة تخزين وتغويز عائمة، بل يشمل أيضاً تفويضها لوضع شروط عقد الاستئجار (Charter Party) والقيام بالتفاوض نيابةً عن الحكومة العراقية، بما في ذلك توقيع العقد النهائي، لأن العراق لا يمتلك الخبرات المتخصصة والمعرفة الفنية الدقيقة للقيام بذلك. قد تستغرق هذه العملية، منذ تكليف شركة الوساطة حتى استلام وحدة خزن وتغويز عائمة، عدة أشهر، ربما تصل إلى 6 أشهر أو أكثر في حال وجود وحدات عائمة معروضة للإيجار في سوق الملاحة الدولية. ويجب التنويه إلى أنه يوجد فقط 51 وحدة خزن وتغويز عائمة حتى نهاية عام 2023، حيث إن الغالبية العظمى منها مستأجرة من قبل دول مثل ألمانيا والدنمارك والسويد، التي توقفت عن استيراد الغاز الروسي عبر خط «نورث ستريم Nord Stream» بعد الحرب الروسية الأوكرانية، وتحولت إلى استخدام الغاز المسال الذي تستورده أساساً من الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن الممكن أن ترسو وحدة الخزن والتغويز العائمة في ميناء أم قصر، في حالة توفر مكان كاف لها وللسفن التي ستنقل الغاز المسال، بالإضافة إلى وجود أنابيب لنقل الغاز من الوحدة العائمة إلى مركز توزيع الغاز أو محطات الكهرباء التي ستستهلك الغاز .وفي حال تعذر ذلك، يمكن أن ترسو الوحدة بالقرب من أحد الأرصفة الخمسة في ميناء الفاو الكبير، حيث يمكن استغلال الأشهر اللازمة لاستئجار الوحدة في تمديد الأنابيب اللازمة لنقل الغاز إلى أماكن توزيعه أو استخدامه .يمكن استئجار الوحدة العائمة على أساس «عقد الاستئجار الزمني" (Time Charter)، حيث تتكفل الشركة المالكة لها بجميع مسؤوليات تشغيل الوحدة، بما في ذلك توظيف أفراد الطاقم، دفع رواتبهم، توفير العناية الصحية لهم، توفير صيانة الوحدة، وتأمينها .أما إذا أراد العراق تشغيل الوحدة بنفسه بعد تملكها، يمكن استئجارها على هذا الأساس لمدة سنتين أو ثلاث سنوات، ومن ثم تحويل عقد الاستئجار إلى «عقد الاستئجار الجاف" (Bareboat Charter)

حيث يتولى المستأجر (العراق) السيطرة الكاملة على الوحدة، ويتحمل جميع المسؤوليات والتكاليف التشغيلية، بما في ذلك الطاقم، الوقود، الصيانة، والتأمين .تتراوح سعة وحدات الخزن والتغويز العائمة عادة بين 140,000 و 180,000 متر مكعب (أي حوالي 6,400,000 قدم مكعب من الغاز الطبيعي)، ويمكنها تغويز الغاز خلال مدة تتراوح بين 6 إلى 7 أيام. أما أقصى غاطس (Draft) لها فيتراوح بين 11 إلى 12 متراً .ويُذكر أن أكبر وحدة خزن وتغويز عائمة في العالم تم بناؤها من قبل شركة دايو لبناء السفن والهندسة البحرية في عام 2017، وتخضع لبعض التحويرات في سنغافورة، وتعمل منذ بداية عام 2023 في هونغ كونغ، بسعة تصل إلى 263,000 متر مكعب.

هذا ما قامت به الأردن التي كانت تعتمد في توليد الكهرباء بشكل رئيسي على الغاز المصري الذي كان يصل إليها عبر الخط العربي للغاز (Arab Gas Pipeline - AGP)، وذلك من أجل تنويع مصادر الغاز والإبقاء على خيار استيراد الغاز الطبيعي المسال، المستخدم لأغراض توليد الطاقة الكهربائية وتزويد الصناعات، كخيار استراتيجي في حالات انقطاع أي من مصادر الغاز الأخرى، خصوصاً بعد انقطاع إمدادات الغاز المصري بشكل متكرر. في عام 2015، قامت الأردن باستئجار وحدة تخزين وتغويز عائمة بطاقة 160,000 متر مكعب تُدعى "Golar Eskimo". وفي بداية هذا الشهر، وقعت الأردن ومصر اتفاق تعاون لاستغلال البنى التحتية في مصر، يستعمل بموجبه الجانب الأردني وحدات التخزين والتغويز العائمة في مصر خلال العامين القادمين. حيث تمتلك مصر حالياً وحدة تخزين وتغويز عائمة تدعى "Hoeg Galleon" راسية في ميناء عين السخنة المصري .وتتعاون شركة الكهرباء الوطنية الأردنية وشركة الغاز المصرية «إيجاس " (EGAS) في الاستغلال المشترك لوحدة الخزن والتغويز العائمة "Golar Eskimo" الراسية منذ 2015 في ميناء العقبة الأردني. ستكون هذه الوحدة تحت تصرف شركة الغاز المصرية حتى انتهاء عقدها مع الجانب الأردني رسمياً في يونيو 2025، حيث قامت شركة الغاز المصرية باستئجار تلك الوحدة العائمة لمدة 10 سنوات من بعد ذلك، بعد أن قامت الشركة المالكة لها بإعادة تسميتها إلى "Energos Eskimo". ويأمل الأردن في الانتهاء من العمل في إنشاء ميناء (رصيف) الشيخ صباح للغاز المسال في ميناء العقبة بقدرة تصل إلى 700 مليون قدم مكعب يومياً بحلول عام 2026. كما قامت الأردن باستئجار وحدة تخزين الغاز المسال العائمة (FSU) لمدة 10 سنوات على أساس «عقد الاستئجار التمويلي/ الاستئجار الذي ينتهي بالتملك" (Lease-to-Own / Fi-nance Charter).

أما الحل الثاني فهو التفاوض والاتفاق مع الكويت حول التعاون بين البلدين في مجال الغاز، كما هو الحال الآن بين مصر والأردن. يهدف هذا الحل إلى استغلال الطاقة الفائضة (Spare Capacity) في ميناء الزور الكويتي، الواقع على الحدود الكويتية السعودية وعلى بعد 90 كم جنوب مدينة الكويت، والمتخصص في استقبال سفن الغاز المسال وتغويزه. يتم ذلك من خلال استقبال وترسية وتغويز شحنات سفن الغاز المسال التي سيشتريها العراق من قطر بعقد طويل المدى، كما فعلت الكويت لمدة 15 سنة، و/أو من خلال السوق الفورية (Spot Market) عند الحاجة، من مصادر أخرى .هذا الحل يتطلب مد أنبوب غاز من ميناء الزور إلى محافظة البصرة بطول يتراوح بين 210 - 250 كم، حسب موقع استلام الغاز في محافظة البصرة. يتم تحديد مسار هذا الأنبوب من قبل مهندسين متخصصين بعد معرفة كمية الغاز التي سوف يستوردها العراق من خلال ميناء الزور الكويتي وخط الغاز هذا. وربما من الأفضل للعراق استئجار وحدة خزن غاز مسال (FSU) من دون إمكانية تغويز، على أساس الاستئجار الزمني أو على أساس «عقد الاستئجار التمويلي/ الاستئجار الذي ينتهي بالتملك» كما فعلت الأردن مؤخراً، لاستقبال حمولات سفن الغاز القادمة من قطر أو من السوق الفورية. هذا الحل قد يساعد العراق على شراء شحنات غاز مسال من السوق الفورية عندما تكون الأسعار تنافسية، أو في حالة عدم قدرة ميناء الزور الكويتي على استيعاب الطلب بسبب انشغاله بتغويز سفن الغاز السائل لصالح الكويت. هذا من شأنه أن يساعد العراق على تجنب دفع أي غرامات تأخيرية (Demurrage) لصالح بواخر الغاز السائل.

هذه الحلول لا تقتصر على تجنب العراق مشكلة النقص الحاد والمتكرر في إمدادات الغاز الإيراني لأي سبب كان، بل تساهم أيضاً في تنويع مصادر الغاز والحصول عليه من مناشئ متعددة وبأسعار مناسبة.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org